

بلاغ للرأي العام

التضامن الكامل مع زملائنا في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة

في الوقت الذي كان الرأي العام الوطني والجامعي ينتظر رد الفعل الحكيم، الذي تمليه روح المسؤولية وضرورة التهدئة من أجل تجاوز وضعية الاحتقان والأزمة الخانقة التي تعيشها منظومة التعليم العالي بوجه عام وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان على وجه الخصوص، والمتمثل في اضطلاع كل متدخل بمسؤوليته كاملة غير منقوصة، أساتذة وطلبة وحكومة، والاستجابة للمطالب المشروعة والمعقولة المعبر عنها منذ مدة والمعترف بها من طرف المسؤولين الحكوميين؛ وبعد صدور بلاغ المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي ليوم عاشر يونيو الجاري والداعي إلى إضراب وطني أيام 25 و26 و27 يونيو 2019، من أجل حمل الحكومة على تفعيل التزاماتها السابقة تجاه النقابة الوطنية للتعليم العالي، تطلع علينا الوزارة بقرارات إدارية مركزية جائرة في حق ثلاثة أساتذة باحثين في كليات الطب العمومية في كل من الدار البيضاء ومراكش وأكادير.

وقد سارع المكتب الوطني منذ اللحظات الأولى لصدور قرار التوقيف في حق الزملاء الثلاثة إلى تعبئة شاملة واتصالات على عدة أصعدة، حكومية وبرلمانية ونقابية، لازالت مستمرة إلى غاية كتابة هذا البلاغ، من أجل دفع المسؤولين إلى التراجع عن القرارات الأحادية وغير محسوبة العواقب.

وفي هذا السياق يعلن المكتب الوطني للرأي العام الوطني ما يلي:

1. تضامنه المبدئي القوي مع الأستاذ أحمد بالحوس، عضو المكتب الوطني، والأستاذ أمال سعيد والأستاذ إسماعيل راموز عضوي اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛
2. شجبه لجوء الوزارة المفرط للمادة 73 من قانون الوظيفة العمومية، لما يشكله من ضرب لاستقلالية الجامعة وقفز على آليات اشتغالها؛
3. مطالبته بالسحب الفوري لقرارات التوقيف في حق هؤلاء الأساتذة الباحثين؛
4. إصراره على مواجهة سياسة الأذان الصماء للحكومة، والمتنكرة لعهودها، بالثبات على الخط النضالي التصاعدي الذي رسمه بتوجيه من اللجنة الإدارية، من أجل تحقيق المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة، ورد الاعتبار لمهنة الأستاذ الباحث.

وفي الأخير يؤكد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بأن مثل هذه المعارك الجانبية التي تفرضها الحكومة من أجل الإلهاء لن تثنيه عن النضال من أجل تحقيق الانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، والحفاظ على طابع المرفق العمومي للتعليم العالي في إطار جامعة موحدة المعايير ومتعددة المسارات، والضامنة لتكافؤ الفرص لبنات وأبناء الشعب الواحد خدمة للمشروع المجتمعي الحدائي الديمقراطي العصري والمنفتح.

المكتب الوطني

